المقال الثالث

قرار دولى سيىء السمعة *

بعث لى صديق مقيم فى نيويورك بصورة رسمية من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السادسة والأربعين رقم . A/C.2/46/L 87 بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٩١، عنوانه: الأنشطة التنفيذية للتنمية. ومقدم من الجزائر والصين وجزر القمر وإندونيسيا ومدغشقر وماليزيا وإحدى الدول العربية . وجاء فى تعليق الصديق عليه أن القرارات الدولية سيئة السمعة لم تقتصر على ما يمليه جبروت الدول الكبرى فى نطاق مجلس الأمن ، بل امتدت إلى مقترحات الدول النامية ذاتها فى ساحة الجمعية العامة لتلك المنظمة الدولية. والواقع أن القرار يمثل تناقضا عجيبا غريبا لمواثيق الأمم المتحدة وإعلاناتها، واستراتيجياتها ، وخطابها الرسمى المعلن فى مختلف الأحداث والمناسبات.

(*) مقال نشر أوائل عام ١٩٩٢ بمناسبة تضمين مؤشرات لحقوق الشعوب وتقرير المصير ، ومن بينها الشعب الفلسطينى فى تقرير التنمية البشرية ومؤشراتها، والذى يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى نيويورك .

يتعلق القرار سيىء السمعة بحقوق الإنسان، وبحاجاته الجوهرية غير القابلة للتصرف أو المساومة حسب المصطلحات الدولية. والغريب أن ديباجة هذا القرار تستند إلى سبعة من قرارات الجمعية العامة، الخاصة بمبادىء الأمم المتحدة فى التنمية والتعاون الفنى، وفى العقد الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة للتنمية. كذلك تشير الديباجة فى الوقت ذاته إلى التزام تلك المنظمة بتشجيع السعى لاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للرفاهية والرخاء الإنسانى.

وليس فى هذه الديباجة ما يدعو إلى الاعتراض أو إلى التناقض مع ما نعرف من مواثيق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان، وليس فيها كذلك ما يدعو إلى وصم القرار بأنه سيىء السمعة لكن المشكلة تبدأ فى إظهار وجهها القبيح ومقصدها الشائن حين تبدأ فى الإشارة إلى وثيقة هى فى تقديرى من أروع الوثائق التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (undp) بعنوان (تقرير التنمية البشرية) والذى تقوم مؤسسة الأهرام بترجمته إلى العربية، وقد ظهر منه حتى الآن التقرير السنوى لكل من عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١(*). وسوف نتعرض للعلامة الفارقة والمميزة لهذا التقرير عن غيره من تقارير المنظمات الدولية الأخرى .

فماذا ارتكب هذا التقرير من خطيئة تستحق الكفارة، من خلال قرار تتقدم به دول نامية ست ، من بينها دولتان من وطننا العربى ؟

(*)ظهر قبل طباعة هذا الكتاب (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧) .

الخطيئة كما يشير القرار تتلخص فى أن تقرير ١٩٩١ أدخل ضمن معايير التنمية البشرية التى تؤشر على حالتها رقما قياسيا للحرية . ويرى هذا القرار أن مثل هذا المؤشر يثير خلافات كثيرة بين الدول الأعضاء فى المنظمة. هذا فضلا عن أن التعرض لقضايا الحرية ليس اختصاص برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، وأن معالجته إنما تقع فى اختصاص لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان فى المنظمة، ومن ثم فإن ولوج البرنامج فى أمور غيره من مؤسسات الأمم المتحدة يصرفه عن طبيعة عمله وأهدافه ومبادئه .

ويزعم القرار أن خطيئة التقرير تتمثل فى تأكيده على أن التنمية البشرية لا تكتمل مقوماتها وعناصرها بدون توافر مقومات الحرية الإنسانية وعناصرها . والواقع أنه يقوم بتفصيل كثير من عناصر الحرية الإنسانية كما وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وفى ميثاق الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن أهم تلك العناصر: الحق فى الحياة، وفى التنقل والحركة، وفى أمن الفرد من الاعتداء عليه، والمساواة أمام القانون ، وحرية التجمع والتفكير ، والعقيدة الدينية، والرأى، وفى حق العمل واختيار نوعه ، والتمتع بمستوى معيشى لائق بما فى ذلك الكفاية من الغذاء والملبس والسكن والتعليم، فضلا عن حق المشاركة فى الحياة العامة. ويذهب التقرير فى تصنيفه إلى بلورة بعدين مترابطين فى مفهوم الحرية، هما البعد السلبى الذى يعنى التحرر من حدود وقيود، كالتحرر من الخوف، ومن

الخضوع لنظام حكم تعسفى، ومن السجن ، أو القبض على الفرد دون محاكمة، ومن الاعتداء على الحياة والممتلكات. ويعنى البعد الإيجابى : الحرية فى ممارسة شئون الحياة، كالإسهام فى صناعة القرار، وفى تكوين أحزاب للمعارضة وفى تأسيس النقابات العمالية والمهنية .

ويؤكد التقرير وجود ارتباط مرتفع بين حالة التنمية البشرية للسكان، وبين تمتعهم بالحقوق والحريات الإنسانية . وإذا كان التقرير لا يقطع بعلاقة سببية بين التنمية البشرية والحريات الإنسانية إلا أنه يرجح أن يكون الاستمتاع بالحريات من العوامل المؤدية إلى تفجير الطاقات الخلاقة للبشر، وإلى معدلات عالية من التنمية والتقدم. كذلك يمكن القول بأن الاستثمار الفعال فى البشر سوف يؤدى بهم ـ على المدى القريب أو البعيد ـ إلى تملك نصيب من القدرة والثقة بالنفس، مما يمكنهم من خلخلة القبضة العاتية لسلطة الحكم الاستبدادى ، ومن ثم التمتع بزيادة مطردة فى حرياتهم السياسية الشخصية .

ومما تتوجب الإشارة إليه أن التقرير، رغم تأكيده على ما قد يصادفه مقياس الحرية من صعوبات فى الحصول على المعلومات ، ومن التغير والتقلب فى الأوضاع السياسية والاجتماعية، وبخاصة فى الدول النامية ، ومما أصاب العالم من تموجات واضطرابات منذ مقياس (هبومانا ١٩٨٥)، إلا أنه يرى أن التعرف على أحوال التنمية البشرية يقتضى رصد مقومات الحرية وحقوق الإنسان كجزء لا ينفصل عن تقييم تلك

الأحوال . ويختتم ملاحظاته بأنه قد آن الأوان لتكوين مقياس جديد شامل للحرية

ولا شك أن القارىء قد أدرك الآن نوع الخطيئة التى ارتكبها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ بالنسبة للقرار المقدم للجمعية العمومية، وتلك هى إدخاله لقضية الحرية والحقوق الإنسانية كشرط من شروط التنمية والتقدم ورخاء البشر، مما أقض مضاجع كثير من الممثلين الرسميين فى المنظمة الدولية . ولعل الدول المقدمة لمشروع القرار وغيرها ممن صوتت له ما كان لها أن تستثار لو أن قضية الحرية والحقوق الإنسانية قد صيغت فى صورة عامة مجردة ، لكن التقرير تجاوز ذلك ، ووضع لها معايير محددة ومجسات بعينها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وأشار إلى محاولة سابقة فى وضع صيغة قياسية كمية، كما نادى بالاستمرار فى تحديث تلك المحاولة وجعلها أداة من أدوات الحكم والتقييم على أنظمة الحكم ، وأن يتم ذلك فى إطار جهود إحدى مؤسسات الأمم المتحدة المعنية .

ويبدو تميز تقرير التنمية البشرية، مقارنة بالتقارير السنوية للبنك الدولى أو صندوق النقد الدولى فى اهتمامه وتركيزه على الجوانب المعنوية واللامادية فى حياة البشر واحتياجاتهم ، كما يتضمن المبدأ القائل بأن تقييم خطط التنمية وجهودها إنما يقاس فى نهاية التحليل بما تحدثه من تطوير كمى وتحسين نوعى فى إشباع حاجات الإنسان وتنمية قدراته، وتفجير طاقاته ومواهبه ، متجاوزا بذلك النظر إلى الإنسان كرأس مال أو

مجرد مورد من الموارد الاقتصادية فى عملية الإنتاج . وبذلك يتأكد المبدأ الإنمائى الراسخ بأن التنمية لا تقف عند حد النمو الاقتصادى، الذى هو وسيلة للغاية النهائية فى تحقيق الانسان لذاته ولإنسانيته حين تتوافر له سلة الخبز ، وضمانات الأمن ، ومجالات المشاركة، ومساحات الحرية، ومشاعر الكرامة .

ولعل التأكيد على ضرورة هذا المركب فى التنمية البشرية، والذى حاول التقرير إبراز بعد الحرية كأحد شروطه ومقوماته قد استفز كثيرا من دول العالم النامى ، مما حفز ممثليها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى خنق محاولة المعالجة العلمية لقضية الحرية، وإلى إجهاض أى مجهود لوضع مقاييس يحتكم إليها فى نطاق الأمم المتحدة ، مما يسبب حرجا وكشفاً لأوضاع تلك النظم الاستبدادية .

ثم ماذا ؟

كان من المنتظر أن تنتهز وفود المجموعة العربية والإسلامية فى نقاش هذه الجلسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، التأكيد على أهمية حرية الشعوب وحقوقها فى تقرير مصيرها واستقلالها، والتحرر من مختلف صور الاحتلال والهيمنة، باعتبارها بعداً مهماً فى وإتاحة الحرية السياسية للوطن والمواطن . وفى هذا السياق . . كان من الممكن الإشارة إلى قضية الاحتلال الإسرائيلى لأرض الشعب الفلسطينى ومرتفعات الجولان السورية وجنوبى لبنان ، داعية إلى تضمين ذلك فى تقرير التنميةالبشرية لمحور من محاور تنمية البشر . إن حقوق الإنسان ينبغى ألا تتجاهل حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها .